أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون عربية

2018/02/24م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

لماذا لم يدعم الإصلاحيون الاحتجاجات الإيرانية؟ 3

كيف أبعدت أزمة قطر ظل العزلة عن إيران؟..... 6

الإعلامي المصري طارق حسن: ما بعد عباس.. ما بعد نتنياهو..... 9

الجبير: وقف تمويل قطر لحماس سمح للحكومة بالسيطرة على غزة..... 11

حرب الغاز تلوح على سواحل الشام..... 12

سربرنيتشا جديدة في الغوطة الشرقية.. ولكن..... 17

مصر وحماس ودحلان... نصف مصالحة ونصف انقسام!..... 19

قادة السعودية والإمارات وقطر يلتقون بترامب في مارس وأبريل..... 21

ثمانية مطالب للقيادات الإخوانية في قضية فض رابعة..... 22

"ذي إيكونوميست": هكذا تبتلع السعودية والإمارات اليمن..... 25

لماذا لم يدعم الإصلاحيون الاحتجاجات الإيرانية؟

يسرا بخاخ البيت الخليجي للدراسات 2018\2\23

حالة فريدة هي الثورة الإسلامية في إيران التي مر على قيامها أكثر من 39 عاماً، والتي تعتبر واحدة من أهم التغيرات السياسية في منطقة الشرق الأوسط والعالم على مدى العقود القليلة الماضية. لكن ما هو سر قدرة إيران ونظامها السياسي على البقاء رغم عديد التحديات والصراعات ومحاولات الإسقاط التي تعرضت لها.

بعد مرور 39 عاماً وفي نهاية عام 2017، اندلعت موجة من الاحتجاجات في العديد من المدن الإيرانية. بدأت الاحتجاجات في مدينة مشهد تحت سقف مطالب اقتصادية ومعيشية، ولكن على مدى أسبوع واحد تغير نهجها، ورفع المحتجون شعارات لم يسبق لها مثيل في تاريخ الاحتجاجات الشعبية بعد الثورة الإسلامية في إيران، ومنها هتافات تطالب بتغيير الحكومة الإيرانية التي أتت بعد الثورة. هذه الاحتجاجات لم تكن على غرار الاحتجاجات السابقة فى العام 2009 التي بدأها الاصلاحيون وسميت في ما بعد باسم الحركة الخضراء.

فى تقرير لها حول هذه الاحداث وصفت الداخلية الإيرانية استمرار "أنشطة أعداء إيران ... السبب الرئيسي لهذه الاحتجاجات". السبب الثاني حسب تقرير الداخلية الإيرانية هو تراجع ثقة الناس فى الحكومة لعدة أسباب، بما في ذلك ضعف المنظمات والمؤسسات في الاستجابة إلى المشاكل الاقتصادية والإدارة غير السليمة للرأي العام وارتفاع التوقعات الشعبية من الدولة جراء الوعود الانتخابية فى المنافسات الرئاسية دون النظر إلى قدرة الحكومة على تحقيق هذه المطالبات، تراكمت المشاكل والوعود التي لم تتحقق، وأَدَّت هذه الحالة الى الاستياء الشعبي.

وقالت وزارة الداخلية الإيرانية أن 59٪ من المحتجين الذين شاركوا فى الاحتجاجات لم يكن لديهم شهادات جامعية قبالة 14٪ يحملون شهادات جامعية، كما أن 84٪ منهم لم تتجاوز أعمارهم 35 عاما ولم يكن لديهم ملفات أمنية من قبل.

التيار المحافظ في إيران اعتبر الاحتجاجات فتنة جديدة من قبل الدول المعادية لإيران. قال الرئيس الإيرانى حسن روحاني أن حكومته تتعامل مع المظاهرات على أنها فرصة لتحسين الوضع، مؤكداً على أن بعض المحتجين لديهم مطالب محقة وليسو جميعاً مُرتبطين بالخارج.

لكن لماذا لم تنجح هذه الاحتجاجات التي راح ضحيتها 20 شخصاً؟ تجدر الإشارة إلى أن هذه الاحتجاجات لم تحظى بدعم جميع التيارات الفكرية والسياسية في المجتمع الإيراني. تعد الهتافات التي طالبت باسقاط النظام الإيراني في هذه الاحتجاجاتت أحد أهم الأسباب الرئيسية التي أدت الى تراجع الدعم من قبل التيار الاصلاحي في البلاد، ذلك أن الإصلاحيين والمحافظين، وعلى الرغم من الاختلافات الحادة في الكثير من القضايا، إلا أنهم مجتمعين يُجمعون على ضرورة الحفاظ على نظام الجمهورية الإسلامية والوحدة الوطنية بين الإيرانيين.

السبب الثاني هو التأييد والدعم الذي حظيت به الاحتجاجات من قبل منظمة "مجاهدي خلق" والحركات الانفصالية ومؤيدو وداعمو "الملكية"، أدى دخول هذه المجموعات الثلاث – التي لا تحظى بشعبية في إيران – الى تراجع التأييد الداخلي خصوصاً من جانب التيار الإصلاحي والطبقة المثقفة الإيرانية.

ما تجهله الدول التي دعمت هذه الإحتجاجات اعلامياً، وفي مقدمتها السعودية، أن منظمة "مجاهدي خلق" التي تحظى بدعم أنظمة عربية وتشارك شخصيات سياسية سعودية في مؤتمراتها، وتستضيف قنوات عربية قياداتها، هي منظمة لا تحظى بالدعم الشعبي في إيران. بل أن هذه الجماعة ومن خلال دعمها للرئيس العراقي السابق صدام حسين في الحرب العراقية الإيرانية وتنفيذ العديد من العمليات الإرهابية في إيران جعلت من نفسها منظمة إرهابية لا تحظى بقاعدة جماهيرية أو تأييد شعبى داخل ايران. ببساطة، الرهان على هذه المنظمات في الخارج هو رهان على ما من ليس لديه في داخل ايران ناقة ولا جمل.

من جهة اخرى، تدرك الطبقتين المتوسطة والمثقفة خطورة الوضع في منطقة الشرق الاوسط، ويعلمون أن دعم هذه الاحتجاجات التي ليس لها مطالب محددة ولا قيادة واضحة كان يمكن أن يؤدي الى أزمة أكبر في البلاد وأن تتحول إيران إلى سوريا او ليبيا أخرى. ولئن كانت الطبقة المثقفة فى إيران تدعو الى ضرورة احترام حق الإيرانيين فى التعبير عن أرائهم والاحتجاج السلمي إلا أنها أيضاً لا ترى أن خلق الفوضى هو الطريق الأمثل للوصول إلى أهدافها الاصلاحية.

يدرك المعارضون في داخل إيران من المؤسسات والأفراد ضرورة الوحدة الوطنية، والحفاظ على استقرار الإقليم. ويؤمنون أيضاً، أن تحقيق مطالب الشعب يجب أن يؤخذ على محمل الجد، وأن المشاركة في الانتخابات والعملية السياسية هو الطريق الأمثل لتحقيق هذه الاهداف.

مع وجود الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في البيت الأبيض وتنامي سياسات الدول العربية المعادية للمصالح الإيرانية، يُدرك الإيرانيون من الطبقة الوسطى والنخب السياسية والثقافية والاجتماعية أن تحسين الوضع الإقتصادي والإجتماعي لن يأتي عن طريق الفوضى، ويطالبون بتعزيز الأمل والابتعاد عن الإساليب التي قد تؤدي إلى رفع كلفة النقد في المجتمع.

على أي حال، وبعد الهدوء النسبي الذي عم البلاد يتعين على التيار الاصلاحي الذي يتولى السلطة منذ خمس سنوات مضت، أن يحاول بناء الثقة مع الشعب وأن يسعى الى القضاء على المشاكل الاقتصادية التي تعد من أهم التحديات في إيران.

كيف أبعدت أزمة قطر ظل العزلة عن إيران؟

يسرا بخاخ البيت الخليجي للدراسات 2017\12\22

بعد سنتين من الثورة الإسلامية في ايران تأسس مجلس التعاون الخليجي بهدف التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء. كان أحد أهداف هذا المجلس مواجهة النظام الجديد فى ايران، لكن مع مرور أكثر من 36 عاماً من تأسيسه، نرى أن مجلس التعاون لدول الخليج لم ينجح في منع تطوير الدور السياسي والاستراتيجي الإيراني في المنطقة على مدى العقود الماضية، بل انقلب على نفسه وأهدافه التأسيسية بعد تفاقم الخلافات الداخلية، ورفض الدول الأعضاء من ضمنها قطر الإملاءات السياسية فى علاقاتها الدبلوماسية مع محيطها العربي الاقليمي.

وبلغ الخلاف ذروته بين دول الخليج حتى أن قطعت كل من السعودية، الامارات، البحرين ومعهم مصر علاقاتها مع الدوحة بحجة دعم قطر للإرهاب، والعلاقات الايرانية القطرية، وزعزعة أمن الدول العربية.

الغريب فى ذلك هو أن لا وجود لعلاقات فريدة من نوعها بين طهران والدوحة، ولم يكن هناك شيء مميز فى العلاقات الايرانيه القطرية ما خلا تقاسم البلدين حقل فارس الجنوبي أو ما يسمى بحقل غاز الشمال، بل أن العلاقات بين البلدين شهدت تراجعاً بعد الأزمة السورية. العلاقات التجارية بين أيران وقطر لا تقترب من حجم العلاقات التجارية القائمة بين طهران وأبوظبي؛ فالإمارات تعد واحدة من أهم الشركاء الاقتصاديين لإيران في المنطقة. وحسب الاحصائيات الرسمية فى ايران حول التبادل التجاري في النصف الأول من عام 2017 تظهر الإمارات باعتبارها ثاني أكبر شريك تجاري لايران بعد الصين، وعلى الرغم من الخلافات السياسية بين البلدين لا سيما فى قضية الجزر الثلاث، فإن الدولتان تمارسان نمطاً خاصاً في العلاقات المشتركة، وهو الفصل بين التجارة والسياسة.

أصبح الدور الإيرانى على مدى العقود الماضية في المنطقة أحد أكبر مخاوف الدول العربية، لاسيما السعودية، ومع انطلاق الربيع العربي في البلدان العربية بدأ الدور القطري أيضاً ينمو فى خارطة القوى فى المنطقة وهو ما أدى إلى تزايد القلق السعودي والاماراتي من تعزيز قطر لقوتها في الشرق الاوسط والعالمين العربي والاسلامي.

تبدو السياسة الخارجية التي تمارسها قطر المصدر الرئيسي للقلق السعودي والاماراتي. وتقول الدوحة أنها لا تريد أن تكون تابعة للخط السعودى بل أن تكون صاحبة رأي وعلاقات وسياسة مُستقلة عن الجار السعودي، دولة عربية لا تريد أن تكون تابعة للعراب السعودي.

قطر وتمويل الإرهاب أو التقارب القطري الايرانى هي مجرد ذَرائِع من قبل الرياض لحث الدوحة إلى الخضوع إلى القيادة السعودية فى الخليج. مع بدء الأزمة القطرية، لم تبدو إيران متحمسة للأزمة التي يمكن أن تُضعف خُصومها في المنطقة، وفي هذا السياق، جاء أول تعليق رسمي على لسان المتحدث باسم الخارجية الايرانية بهرام قاسمي الذي دعا فيه الطرفين إلى ضبط النفس مؤكداً أن فرض العقوبات في ظل العلاقات الدولية الحالية لن يجدي نفعاً وأنه أمر مرفوض، ودعت طهران الجميع إلى احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها كمبدأ أساسي فى العلاقات الدولية. وجاء في بيان الخارجية الإيرانية إن زيادة التوتر بين دول الجوار لن يكون لصالح شعوب المنطقة ويشكل تهديداً للجميع.

جاء هذا التعليق الرسمي في حين أن طهران تنحاز بوضوح إلى قطر في هذه القضية، لكنها حاولت أن تتخذ سياسة ذكية وحذرة في التعامل مع الأزمة وأن لا تتدخل في الخلاف الذي دفع إلى نزع فتيل الهجوم الشرس ضدها على مدى الشهور الماضية بعد تولى ترامب الرئاسة فى الولايات المتحدة. بناء على هذا أعلنت ايران استعدادها لتصدير المنتجات الزراعية والمواد الغذائية إلى قطر عبر ثلاث موانئ فى جنوب ايران.

التحالف الذي أنشئ لمواجهة إيران وعزلها قد إنهار، واستغلت طهران هذه الفرصة لإقناع دولة عربية أخرى بالوقوف إلى جانبها وتوهين الحلف العربي الذي دعى إلى مجابهة النفوذ الايراني في المنطقة.

المراهقة السياسية والمزاج السياسى السعودى خلق الأزمة القطرية ليجبر الدوحة على الابتعاد عن ايران، لكن ما حدث هو العكس تماماً فقد أدت الأزمة الى تقارب قطري ايراني وخرق كبير في مجلس التعاون الخليجى، وهي نقطة تحسب لصالح ايران على الصعيد السياسي.

عودة السفير القطري إلى طهران وتوثيق العلاقات الجيوسياسية والاقتصادية بين طهران والدوحة هي خطوات تعبر عن فشل السعودية في تحقيق هدفها في عزل إيران على مستوى المنطقة.

حين عُقدت القمة العربية الاسلامية الامريكية في العاصمة السعودية الرياض على شرف الرئيس الامريكي وهو ما خلص إلى إطلاق تصريحات حادة ضد ايران، وتوجيه رسالة تهديد إلى طهران، حينها، ربما لم

يكن يتوقع أحد أن ينقلب السحر على الساحر، وأن يكشف الخلاف العربى الحقد الدفين داخل أقطاب البيت الخليجي.

ايران حتى الآن قامت بما كان ينبغى أن تفعله، وهو تعزيز المصالح الاقتصادية المشتركة مع قطر ودفع العلاقات الاقتصادية مع الدوحة إلى الامام. وتشير الإحصائيات إلى أن استيراد المنتجات من إيران إلى قطر شهد تحسناً في الفترة الأخيرة إلا أن هناك قلقاً من جانب المهتمين بالشأن الاقتصادي في ايران من عدم انتهاز الفرصة الذهبية بين البلدين كما ينبغي.

وفي ظل الانتصار السياسي الواضح لطهران يأتي القلق من عدم وجود خارطة واستراتيجية واضحة في المجال الاقتصادي للإستفادة من الأزمة، كما أنه من غير الواضح إلى متى قد تستمر. الواجب فعلاً، هو أن تستفيد إيران من هذه الفرصة اقتصادياً وأن تتجنب الدعم السياسي أو العسكري العلني لقطر.

الإعلامي المصري طارق حسن: ما بعد عباس.. ما بعد نتنياهو

أمد/ القاهرة – كتب طارق حسن*: 2018\2\23

من ينتظرون دخول المسار الفلسطيني – الإسرائيلي إلى محطة مفاوضات تسوية شاملة، ربما يفاجؤون أنه بات إجباريا تغيير الطريق في اتجاه مغاير تماما، هو طريق ما بعد الرئيس محمود عباس في الجانب الفلسطيني، وما بعد بنيامين نتانياهو في الجانب الإسرائيلي.

ففي وقت واحد تقريبا صار الواقع الداخلي الإسرائيلي كما نظيره الفلسطيني، كل من جانبه، مشغول بالدرجة الأولى بسؤال: ما بعد نتانياهو وعباس، وليس بقضية التسوية الإسرائيلية – الفلسطينية المفترضة أو الممكنة بين الجانبين.

في أوساط القيادة الفلسطينية صارت الاتهامات المسموعة للولايات المتحدة الأميركية لا تتعلق فقط بالانحياز السافر لإسرائيل بعد قرار اعتراف إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالقدس عاصمة إسرائيلية. هناك أيضا من يتهم واشنطن بمحاولة البحث عن بديل للرئيس عباس وأن الأميركيين يحاولون فتح قنوات اتصال مع شخصيات فلسطينية لهذا الغرض، وأن الأخيرة تجد نفسها بدافع الحرج في وضع من يتهرب من مثل هذه المقابلات.

في الوقت نفسه تبدو أن مثل هذه الاتهامات لا تقف حائلا دون حديث يدور بصمت نسبي داخل حركة فتح، لكنه أصبح مسموعا من جانب قيادات من فصائل فلسطينية أخرى عما يسمونه "انتهاء الرئيس عباس سياسيا" وأن الوضع الفلسطيني برمته "صار يستعد لمرحلة ما بعد عباس".

على الجانب الإسرائيلي، يبدو واضحا أن الخناق بات يضيق حول نتانياهو بعد موافقة مساعد سابق له على الشهادة ضده في قضية فساد، وشهادة رئيسة المحكمة العليا ضده.

والأسبوع الماضي، أوصت شرطة الاحتلال الإسرائيلي بإدانة نتنياهو، بتهم تلقي الرشوة والخداع وخيانة الأمانة في ملفي فساد.

ومع اشتداد وضع من هذا النوع، ربما يقرر نتنياهو، تبكير الانتخابات الإسرائيلية، وكانت آخر انتخابات جرت في 2015، ومن المفترض أن تنتهي ولاية الكنيست الحالية نهاية 2019.

بروز القضية الداخلية، كما في حالة نتنياهو، لا يمثل أزمة للوضع الإسرائيلي، فقد سبق أن واجه حالات مماثلة آخرها مع إيهود أولمرت رئيس الوزراء السابق، الذي يقضي حاليا سنوات بالسجن بسبب قضايا فساد أيضا.

وفِي كل الأحوال يجد الوضع الإسرائيلي تصريفا في استبدال رئيس حكومة بآخر عبر انتخابات.

إنما المشكلة الحقيقية مع بروز القضية الداخلية، تظل من نصيب الوضع الفلسطيني، الذي يعاني من فوضي عميقة في علاقاته الداخلية، ومحاولات للانقضاض على السلطة خاصة من جانب جماعة حماس، وبدرجه يخشى معها أن يكون سؤال: ما بعد أبو مازن، مقدمة أو مؤشرا لاندلاع أعمال فوضي داخلية، لا تقتصر علي المجال السياسي فقط، وقد تشمل نوعا من الصدامات الميدانية المسلحة.

الشاهد أن ما بعد نتنياهو يبدو معلوما بقدر أو بآخر، بينما ما بعد عباس يبدو مجهولا وباعثا لقدر كبير من الخوف علي المصير الفلسطيني ذاته.

وضع من هذا النوع، لم يكن قائما مع رحيل الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، الذي ترك من خلفه كيانا فلسطينيا يحظى بالوحدة الجغرافية والتماسك الوطني والسياسي، وهو ما يبدو مفقودا بشدة الآن.

الجبير: وقف تمويل قطر لحماس سمح للحكومة بالسيطرة على غزة

بروكسل – صفا 2018\2\24

قال وزير الخارجية السعودي عادل الجبير إن وقف تمويل دولة قطر لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) سمح للحكومة الفلسطينية بالسيطرة على قطاع غزة، واصفًا حماس بـ"المتطرفة" بعد وصفها بـ"الإرهابية" مؤخرًا.

وأضاف الجبير في كلمة له أمام البرلمان الأوربي في بروكسل في 18 فبراير الجاري أن "ما لا ترونه هو الوجه المظلم لقطر، عبر سماحها للمنظمات المتطرفة بجمع الأموال ونشر الكراهية".

وتابع "هذا كله غير مقبول ومحاولة تقويض البلدان المجاورة. فما نقوله لأصدقائنا القطرين أنه عليهم وضع حد لذلك، لكي يكون هناك علاقات طبيعية معهم".

وذكر أن "قطر وقّعت مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة لوقف تمويل التطرف ولم يطبقوا أي منها".

وقال: "أوقفوا (قطر) تمويل النصرة (ذراع تنظيم القاعدة في سوريا) وحماس ما سمح للحكومة الفلسطينية أن تسيطر على قطاع غزة.

ورأى الجبير أن "هذه خطوة إيجابية نريد خطوات أخرى تقوم بها قطر من أجل أن تعود العلاقات".

وكان وزير الخارجية السعودي قال في 6 يونيو الماضي إن "الكيل قد طفح من سياسات قطر، وإن عليها وقف دعمها لجماعات كحماس والإخوان"، معتبرًا أن الهدف من قطع العلاقات مع قطر ليس الإضرار بالدوحة.

وفي حينها، استهجنت حماس ما صدر عن الجبير من تصريحات تُحرض عليها، مؤكدة أنها غريبة على مواقف المملكة العربية السعودية التي اتسمت بدعم قضية شعبنا وحقه في النضال.

وكانت السعودية والبحرين والإمارات ومصر أعلنت في الخامس من يونيو 2017 قطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، وسحبت دبلوماسييها، وأغلقت المجالات والمنافذ الجوية والبرية والبحرية مع الدوحة بحجة دعم "الإرهاب".

حرب الغاز تلوح على سواحل الشام

عبد الستار قاسم الجزيرة نت 23\2\2018

طالما تحدث العالم عن حرب الغاز، لكنه لم يكن يقصد سواحل الشام وإنما قصد روسيا والمنطقة العربية الإسلامية وأواسط آسيا، والأهم أنه كان يقصد شبكات الأنابيب التي تنقل الغاز من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

وسبق أن حصل توتر في العلاقات بين بعض الدول بسبب خطوط سير أنابيب الغاز، وعدد من الدول تعتبر أن خرائط خطوط الغاز –التي أقرتها دول أخرى– تؤثر سلبا على مداخيلها المالية، وهناك دول أصرت على تصميم هذه الخرائط بطريقة معينة لإلحاق الأذى بدول أخرى.

روسيا وإيران وقطر استنفرت قواها الدبلوماسية والسياسية حتى لا تتأثر مبيعاتها ومداخيلها من الغاز. وقد فكرت أوروبا بالمساهمة في مد أنابيب غاز تلتف حول الغاز الروسي كنوع من العقوبات لروسيا، ولكن حدة موقف أوروبا فترت مع الزمن.

ثروات ساحل الشام

الحديث عن حرب الغاز يتمحور الآن في منطقة مياه الشام شرقي البحر الأبيض المتوسط. ومن المعروف –منذ أكثر من عقدين– أن سواحل غزة غنية بالغاز، وهي ثروة كبيرة بحيث إنها يمكن أن توفر الاحتياجات المالية للشعب الفلسطيني في كافة أماكن وجوده، ويمكن أن تحل بسهولة مشكلة الكهرباء في قطاع غزة.

لكن الاحتلال يمنع استغلال هذه الثروة، ومن المحتمل أن يستغلها يوما لصالحه إذا توفرت الشروط الدولية المناسبة. الفلسطينيون لم يثيروا هذه المسألة على مستوى عالمي، والمطلوب منهم الآن أن يفعلوا ذلك.

المياه الإقليمية والاقتصادية لغزة تحت الاحتلال، ويُحظر على الاحتلال –وفق القوانين الدولية– أن يستغل ثروات الأرض التي تقع تحت احتلاله. هناك مدخل قانوني أمام الفلسطينيين لإثارة القضية وإشغال الأمم المتحدة بها، لكن المأساة أن دولة عربية وهي الأردن وقعت اتفاقيات مع الكيان الصهيوني لاستيراد الغاز الفلسطيني المغتصب صهيونيا (كما وقعت مصر قبل أيام اتفاقية بقيمة 15 مليار دولار لاستيراد الغاز من الكيان).

لقد تم اكتشاف حقول غاز ضخمة منذ سنوات في المياه الاقتصادية لبلاد الشام (ومنها فلسطين) التي كانت غائبة عن المشهد الاقتصادي، لكنها وعت الأمر بعدما توصلت قبرص مع الكيان الصهيوني إلى ترسيم المياه الاقتصادية لهما.

لبنان وسوريا كانا غائبين، لكن لبنان استدرك الأمر وسارع إلى ترسيم مياهه الاقتصادية التي تضم حقول غاز هامة. وقد جاء هذا الترسيم متأخرا جدا عن جهود الصهاينة المسحية والتنقيبية، إذ إنهم باشروا منذ زمن بناء منصات الحفر والاستخراج بالبحر المتوسط.

ثارت قضية القاطع أو الحوض رقم 9 الذي يقول لبنان إنه ملكه وحده، واعترض الكيان الصهيوني على هذا القول وادعى أن جزءا منه على الأقل يتبع لمياهه هو.

وقد تدخل الأميركيون وسطاء لحل الإشكالية، واقترح أحدهم -وهو فريدريك هوف- خطا داخل القاطع رقم 9 عُرف بـ"خط هوف". وأوصى هوف بإعطاء الصهاينة 45% من الحوض، أو ما يعادل حوالي 350 كم2 من أصل 860 كم2.

لبنان لم يوافق على هذه التوصية وأصر على ملكية الحوض. وبما أن لبنان على وشك البدء في عملية الحفر؛ فإن التوتر قد ارتفع بينه وبين الكيان الصهيوني، وبرزت التهديدات والتهديدات المضادة.

رفض المقترح الأميركي

سارع الأميركيون إلى التوسط بين الجهتين، وجاء ديفد ساترفيلد -مساعد وزير الخارجية الأميركي- إلى المنطقة لاحتواء الأزمة التي قد تنفجر أي وقت. وفي النهاية اقترح ساترفيلد تقسيم الحوض بحيث يحصل لبنان على 60% منه مقابل 40% للصهاينة.

والتقدير يفيد بأن الأميركيين قدموا هذا الاقتراح بعدما حصلوا على موافقة الصهاينة، أي ان الكيان الصهيوني أبدى مرونة بهذا الشأن، ومن المحتمل أن يبدي مرونة أكبر في المستقبل إذا استمر الموقف اللبناني على ما هو عليه.

اجتمع ساترفيلد مع مسؤولين لبنانيين منهم رئيس الوزراء سعد الحريري، ورئيس مجلس النواب نبيه بري، ووزير الخارجية جبران باسيل. وأعلن بري الموقف اللبناني الرافض للمقترح الأميركي. والبديل -كما أعلن بري- يتم عبر اللجنة الثلاثية المعروفة بلجنة تفاهم نيسان عام 1996، والمكونة من لبنان وأميركا وفرنسا.

وهذه اللجنة في الحقيقة رباعية وليست ثلاثية، من حيث إن الكيان الصهيوني هو رابعها ولكنه لا يوجد في الاجتماعات التي يشارك فيها لبنان، لكون الأخير يرفض اللقاء أو التفاوض المباشر مع الكيان الصهيوني.

حاول الأميركيون مقايضة اللبنانيين بمسألة الجدار الذي يبنيه الكيان على الحدود الاستعمارية بين لبنان وفلسطين، حيث يتهم لبنانُ الصهاينةَ بأنهم يتجاوزون الخط الأزرق بين فلسطين ولبنان، ويقول إن عليهم الخروج من لبنان تماما وألا يتعدوا حدوده ولو بسنتيمتر واحد.

وقد رد لبنان بأن مسألة المياه الاقتصادية اللبنانية أهم بكثير من مسألة الجدار، ويجب حل المشكلة الاقتصادية أولا، كما يجب عدم الجمع بين القضايا.

يردد الإعلام اللبناني وعدد من المسؤولين اللبنانيين أن الحوض رقم 9 مياه لبنانية خالصة، ولن يتم التنازل عن أي قطرة ماء منه. وبعضهم يقول إنه إذا أراد الكيان الصهيوني الحرب فإن لبنان لن يتردد في خوضها.

ما الذي كان يمكن حصوله لو أن هذه المسألة ثارت في ستينيات القرن الماضي؟ ببساطة كان الكيان الصهيوني سيرسل سفنه الحربية وغواصاته وقوارب صواريخه إلى الحوض رقم 9 ليسيطر عليه، ويدمر كل هدف عسكري أو مدني عربي يقترب منه. لم يكن من الممكن آنذاك أن يجد العرب فرصة للدبلوماسية لأن الكيان كانت يده هي الطولى.

الصهاينة يؤكدون الآن أن لهم نصيبا في الحوض رقم 9، لكنهم ليسوا على استعداد لاستعداء لبنان بطريقة سافرة لأن معادلات القوة في المنطقة تغيرت وتبدلت، ويبدو حديث الصهاينة الآن منسجما مع ميزان القوى الذي تبلور في المنطقة. لم يعد الكيان صاحب اليد المطلقة الذي يزبد ويرعد دون أن يجد من يوقفه. والدليل واضح في تراجعه عن 45% للقبول بـ40% من مساحة الحوض.

استبعاد الحرب.. ولكن

الصهاينة ليسوا مستعدين للحرب الآن لعدة أسباب، هي:

– الجبهة الصهيونية الداخلية ليست قوية بما فيه الكفاية، ويمكن أن تؤدي أي حرب إلى مزيد من تفككها وفقدان الحكومة لظهيرها الاجتماعي. يحاول الكيان منذ سنوات بناء عكازات لجبهته الداخلية والاستعانة برافعات نفسية ومالية، ولكن غضاضة المجتمع ما زالت قائمة.

– عدم جهوزية القوات البرية؛ فهناك تقدير لدى الكيان بأن القوات البرية ليست في أفضل حالاتها ويمكن أن تندحر، خاصة إذا تم تهديد سلاح الجو الذي يشكل غطاء الأمان للدبابات والمدافع وقاذفات الصواريخ.

– الكابوس الذي يمثله حزب الله؛ طبعا لا أحد يعلم بالضبط ما الذي يملكه حزب الله من أسلحة، لكن التقديرات الصهيونية تضع أمامها أعدادا كبيرة من الصواريخ التي تصل إلى مختلف أنحاء فلسطين المحتلة. لو كان الكيان واثقا من النصر لما تردد في شن الحرب، لكن يقينه بالنصر لم يعد قائما، وهو ليس مستعدا للمغامرة بوجوده من أجل براميل غاز.

أعلن حزب الله موقفه بوضوح، وهو يتلخص في الاستجابة للقيادة العسكرية والسياسية للبنان. الحزب يقول إنه لن يأخذ مبادرة حربية على عاتقه ضد الصهاينة، بل ينتظر قرارا من المجلس الأعلى للدفاع.

إذا قرر المجلس الأعلى للدفاع مواجهة الكيان الصهيوني، ووافقت القيادات السياسية على ذلك؛ فإن الحزب سيوجه صواريخه بداية نحو منصات الغاز الصهيونية المقامة قبالة الشواطئ الفلسطينية في البحر الأبيض المتوسط، وربما يقوم –في الخطوة التالية– بمهاجمة منطقة الجليل.

لا أرى أن لبنان يرغب في خوض الحرب بسبب أولوياته الداخلية السياسية والاقتصادية والإدارية. لكن الكيان الصهيوني أقل رغبة في الدخول في حرب. الكيان ليس واثقا من النصر، ولا يعرف بالضبط عدد الجبهات العسكرية التي ستُفتح ضده.

هل تدخل غزة الحرب إن نشبت؟ وماذا عن الموقف السوري؟ وهل جبهة الجولان جاهزة أم لا؟ وماذا عن إيران إذا تضايق حزب الله؟ الأسئلة الصهيونية حول هذه المسائل كثيرة ولا توجد أجوبة شافية. ومن الصعب على جيش أو دولة خوض حرب يلف ظروفَها غموض كبير، ولذا يُتوقع تنازل الكيان عن بعض مطالبه.

أما من ناحية حزب الله، فإنه ليس من المتوقع أن يطلب منه مجلس الدفاع الأعلى شيئا بسبب المنافسات بين الأقطاب السياسية الداخلية. الكيان تردعه ظروفه الداخلية والعسكرية، ولبنان تردعه المنافسات. وأيضا ليس متوقعا أن يطلب مجلس الدفاع من الحزب تدمير منصات الغاز الصهيونية كيلا يكسب الحزب رصيدا جديدا لصالحه على المستويين اللبناني والعربي.

أي أن المعايير ليست بالضرورة وطنية وإنما حزبية وفئوية وطائفية؛ ولهذا من المستبعد نشوب حرب في الظرف الراهن من أجل الحوض رقم 9. لكن علينا ألا نستبعد وجود تلك القشة البسيطة التي يمكن أن تهوي بالبعير.

سربرنيتشا جديدة في الغوطة الشرقية.. ولكن

ياسر الزعاترة الدستور 24\2\2018

يصف مارتن شولوف، مراسل الغارديان، ما يجري في الغوطة الشرقية، بأنه «مذبحة لا يمكن تصورها»، بينما يقول ريتشارد سبنسر في «التايمز»، إن «الأسد بقسوته يحوّل الغوطة الشرقية إلى جهنم على الأرض».

ليس هذا هو ما يصف المذبحة التي تجري في الغوطة الشرقية، وتصاعدت خلال الأيام الأخيرة، فأودت بحياة المئات؛ أكثرهم من الأطفال، وأضعافهم من الجرحى، ولا حال الجوع ونقص الأدوية. فقد قرر الطاغية أن يدمّر كل شيء، وأن يقتل بلا حساب كي يصفّي آخر معاقل الثورة في محيط دمشق.

مذبحة تتم أمام نظر العالم أجمع، فلا الذين كانوا يساندون الثورة باتوا يفعلون ذلك بسبب خلل الأولويات وبؤس النظرة السياسية، ولا العالم يأبه لما يجري ما دام بقاء النظام موضع اتفاق بين الجميع، وفي المقدمة الكيان الصهيوني الذي لا يعنيه سوى الوجود الإيراني قرب الحدود؛ في وقت يأمن للوجود الروسي، ولخيارات النظام تبعا لذلك.

هذه ثورة تواطأت عليها كل القوى الكبرى بلا استثناء، وفي المقدمة أمريكا التي ضغطت على الجميع لمنع السلاح النوعي، ولكي يُستنزف الجميع، من دون أن يسقط النظام. وهذه مجرزة تتم أمام بصر العالم أيضا، بينما يغرق العالم في عار الصمت .

من أفضل ما قرأنا خلال الأيام الماضية، كان مقالا للمعلق البريطاني سايمون تيسدال في «الغارديان» يشبّه فيه ما يجري في الغوطة الشرقية بما جرى في مدينة سربرنتشا البوسنية قبل 23 عاما.

يقارن تيسدال بين مصير مسلمي البلدة البوسنية الذين صمت العالم على قتلهم على يد مليشيا العقارب وقوات صرب البوسنة والجنرال راتكو ميلاديتش، وبين مصير الغوطة الشرقية.

يقول: «مع كل طفل يموت، ومع كل عمل وحشي يمضي بلا عقاب تبدو الغوطة الشرقية مثل الجريمة التي وصفها الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان بأنها أسوأ جريمة ارتكبت على الأراضي الأوروبية منذ عام 1945».

ويضيف تيسدال إن «سربرنيتشا مثل الغوطة، لم تكن تبعد سوى قليل عن سراييفو، وتعرضت للحصار مثل الغوطة، التي فرض عليها النظام الحصار منذ بداية الحرب عام 2011».

ويشير الكاتب إلى أن «الغوطة مثل سربرنيتشا، حيث منع النظام وصول المواد الغذائية والطبية عنها، وفي عام 1993 اعتبرتها الأمم المتحدة (منطقة آمنة)، تماما كما تم اعتبار الغوطة العام الماضي منطقة (خفض توتر)».

ويضيف: «كما حدث في سربرنيتشا، فإنه تم ذبح وقتل حوالي 8 آلاف مسلم، رجلا وطفلا وعلى مدى أيام قليلة، وتعرض ما بين 25 ألفا إلى 30 ألفا من النساء والأطفال والرجال العجزة البوسنيين للانتهاك والتشريد، واعتبرت المحكمة الجنائية ليوغسلافيا السابقة أن هذه العمليات تشكل جرائم إبادة».

ويقول تيسدال إن «العالم يعلم بمعاناة الغوطة الشرقية، حيث كانت مسرحا للحادث سيئ السمعة عام 2013، عندما استخدم النظام غاز السارين ضد سكانه، وقتل أكثر من ألف رجل وطفل وامرأة، ومرة أخرى ترفض الدول الغربية، التي نشرت قواتها في البلد التدخل، فيما تبدو الأمم المتحدة عاجزة، ولم يعد مجلس الأمن مهما بسبب الفيتو الروسي».

ويرى تيسدال أن «الرئيس الأسد يبدو في الوقت الحالي مثل ميلاديتش عام 1995، غير مهتم بالمنطقة، أو الضغط من الخارج، فالأدلة التي تدينه بجرائم حرب كثيرة، ولم يتم حتى الآن توجيه أي إدانة له».

ويخلص الكاتب إلى القول: «إن الغوطة الشرقية اليوم مثل سربرنيتشا عام 1995، ترتكب فيها جرائم فظيعة، وتمثل إبادة جماعية. في تشرين الثاني/ نوفمبر حكم أخيرا على ميلاديتش بجريمة الإبادة في لاهاي، واستغرق ذلك 22 عاما، فكم عدد الأطفال الذين سيُقتلون قبل تحقيق العدالة في سوريا؟».

والحال أن وضع سوريا والغوطة يبدو أسوأ من سربرنيتشا، فما يحظى به طاغية دمشق من دعم هذه الأيام، يفوق ما حصل عليه «ميلاديتش»، لأن روسيا اليوم في وضع أفضل بكثير مما كانت عليه في السابق، كما أن سوريا ليست البوسنة، فهنا يوجد الكيان الصهيوني، وحساباته تحدد مواقف الدول الغربية أكثر من أي شيء آخر.

سوريا مجرزة القرن الجديد التي تولى كبرها خامنئي حين قرر مواجهة شعب طلب الحرية والكرامة، عبر سيل من الشعارات الكاذبة، لكن معركتها لم تضع أوزارها بعد، فهنا والآن، ينزف الجميع، وما خلفته الحرب من موت ودماء ودمار لن يهدأ، ولو سيطر القتلة على كل التراب السوري، فضلا عن أن تتوزعه قوى كثيرة ها هي تتصارع فيما بينها بلا توقف.

مصر وحماس ودحلان... نصف مصالحة ونصف انقسام!

الرسالة نت 2018\2\24

أعاد لقاء وفد حماس في القاهرة مع قيادات التيار الإصلاحي بحركة فتح، النائب محمد دحلان للمشهد من جديد بعد خفوت دوره منذ توقيع اتفاق المصالحة، والذي رافقه تجمد في عمل اللجان المرتبطة به.

إشارات عديدة دللت على عودة دحلان للواجهة عبر بوابة القاهرة إحداها وجود توجه لإنعاش دور تياره، في ظل أزمات القطاع ومع التوجه الإقليمي والدولي لتقديم مساعدات لغزة بهدف سحب فتيل أي انفجار.

وفي سياق سحب فتيل الانفجار وعلى غير العادة سمحت السلطات المصرية، السبت الماضي بدخول شاحنات من البضائع إلى قطاع غزة عبر بوابة صلاح الدين وليس من خلال معبر رفح كما جرت العادة، وهو الأمر الذي يغضب السلطة كونه يتنافى مع سياسة التضييق التي تنتهجها ضد غزة، كما أن إدخال البضائع لم يأت بالتنسيق معها وعبر المعابر التي تديرها.

وتؤكد المعطيات على الأرض أن هناك توجهًا حقيقيًا لإحياء دور تيار دحلان، وهو ما حدث من خلال عودة لجنة التكافل لاستئناف عملها من خلال دفع المستحقات المالية لعدد من الطلبة، وتوزيع مساعدات عينية وغذائية على العالقين في مصر.

في المقابل، حركة حماس وعلى لسان القايد فيها الدكتور خليل الحية أكدت على أن قضية دحلان أزمة داخلية في حركة فتح، وليس لحماس شأن بها.

وأشار في تصريحات لوسائل إعلام مصرية إلى أن حركته أعادت العلاقات مع دحلان، حتى لا تظل تستحضر الدم والثأر، "خاصة وأنه أحد رجالات فلسطين، وأي شخص يريد خدمة شعبه نحن نرحب به"، وفق قوله.

وتابع الحية: " كما أن محمد دحلان موقفه من المصالحة الداخلية واضح وقال اتفقوا وأنا سأقف أصفق لكم، فهو وتياره من خلال لجنة التكافل التي تشارك بها بعض الفصائل إلى جانب حماس قام بجلب مساعدات من الإمارات لمساعدة أهل القطاع ونحن هنا نشكره، كما نشكر دولة الإمارات التي قامت بدفع الأموال".

ويرى الكاتب والمحلل السياسي وسام عفيفة، أن المصريين مضطرين للتعامل مع الأمر الواقع في حال بقيت المصالحة تراوح مكانها، واصفاً المشهد بأنه "نصف مصالحة ونصف انقسام"، مفصلاً ذلك بقوله:

"أي أنه مسموح للسلطة أن تتحرك بقدر ما تريد، وكذلك مسموح في الجزء الثاني أن تتعامل مع حماس وأطراف أخرى كتيار دحلان".

وبحسب مراقبين، فإن دفع مصر بدحلان للأمام يزيد من الهوة بين القاهرة والسلطة، وهو ما حدث فعلاً، وظهر من خلال عدة تصريحات هاجمت مصر مؤخراً، ومنها تصريح لعضو اللجنة المركزية لحركة فتح جبريل الرجوب الذي شن هجوماً على مصر بسبب تبنيها القيادي المفصول محمد دحلان.

وقال الرجوب في لقاء تلفزيوني ضمن برنامج "بلا قيود" على شاشة BBC إنه "لا يليق بمصر أن تتبنى دحلان أو غيره في وجه فتح، ودحلان مفصول من فتح ومصر تعرف لماذا، ومصر كانت شريك ومطلعه على قرار فصله".

وتابع: "مش كثير شرف لمصر أن تتبنى واحد ضد قيادته، وهذا مأخذ عليها ولا يليق بدولة مثل مصر، وهذه سابقة ليست صحيحة".

وذكرت مصادر مصرية أن القيادي في حركة فتح عزام الأحمد اشتكى للجانب المصري لقاء جمع مؤخراً حركة حماس والتيار الإصلاحي التابع لدحلان في القاهرة.

وأخبرت مصادر مطلعة "الرسالة"، أن حركة فتح ألغت زيارة مقررة لوفد منها بقيادة الرجوب لقطاع غزة احتجاجاً على لقاء حماس بوفد من تيار دحلان، مبينة أن السلطة ومن خلال الرجوب حاولت تقديم إشارات مرونة لحماس في محاولة لاحتواء أي تأثيرات لزيارتها لمصر، مضيفة أن السلطة اختارت الرجوب كبديل لعزام في الزيارة لقطع الطريق أمام أي خطوات مصرية أحادية لحلحلة الأوضاع في غزة.

ورغم أن المساعدات المقدمة للقطاع لن تكون فارقة في احتواء الكارثة إلا أن السلطة على ما يبدو باتت تشعر أن الأمور تتحرك من تحت أقدامها في الوقت الذي تريد هي زيادة القبضة على القطاع وفق ما نقله وزير العدل السابق فريح أبو مدين قائلاً: "رئيس الوزراء الحمد الله يتباحث مع الإسرائيليين ويطلب منهم عدم تقديم أَي مبادرات لحل مشاكل غزه ورفض أَي مساعده من دول عربية لحل مشاكل غزه خاصه الكهرباء".

ويعتقد الكاتب عفيفة أن السلطة الآن بين خيارين، الأول المرونة وتدارك الأمر من خلال المضي في المصالحة، والثاني الذهاب لمزيد من التصعيد باتجاه القطاع، مرجحًا الخيار الثاني خاصة وأن عباس كثيرًا ما كان يفضل سياسة "علي وعلى أعدائي".

قادة السعودية والإمارات وقطر يلتقون بترامب في مارس وأبريل

واشنطن- رويترز 24\2\2018

قال مسؤولان أمريكيان إن كبار قادة السعودية والإمارات وقطر سيلتقون بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الشهرين المقبلين، وسط جهود واشنطن لحل خلاف بين الجيران في الخليج.

وقال مسؤول أمريكي كبير إن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان وولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، يعتزمون جميعا القيام بزيارة ترامب في مارس/ آذار وأبريل/ نيسان.

وأضاف المسؤول أن جدول الأعمال سيشمل عقد قمة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، تأمل واشنطن أن تعقد في وقت لاحق هذا العام، فضلا عن مناقشة جهود السلام في الشرق الأوسط وإيران.

كانت الإمارات والسعودية والبحرين ومصر قطعت العلاقات التجارية وروابط النقل مع قطر في حزيران/ يونيو متهمين إياها بدعم الإرهاب وإيران. وتنفي الدوحة هذه الاتهامات وتقول إن هذه الدول تريد تقييد سيادتها.

وتتطلع واشنطن إلى تمهيد الطريق لعقد قمة بحلول فصل الصيف.

وقال المسؤول الأمريكي الثاني: "تتطلع إلى حل الخلاف قبل القمة للسماح بتركيز أكبر على الشؤون الاستراتيجية الأخرى مثل إيران".

وتستضيف قطر قوات أمريكية ودولية في قاعدة العديد الجوية التي تضم مركز العمليات الجوية المشتركة. وينسق المركز بيانات ومعلومات المخابرات من الأقمار الصناعية والطائرات دون طيار، وأجهزة الرادار والطائرات الأمريكية التي تحلق فوق البؤر الساخنة بالشرق الأوسط إلى قصف مواقع تنظيم الدولة.

ثمانية مطالب للقيادات الإخوانية في قضية فض رابعة

القاهرة ـ العربي الجديد 24\2\2018

حصلت "العربي الجديد" على نص قائمة ضمت ثمانية مطالب تقدّمت بها 4 من القيادات البارزة في جماعة "الإخوان المسلمين" التي تُحاكَم في القضية المعروفة إعلامياً بفض اعتصام رابعة العدوية، تقدّمت بها للمستشار حسن فريد، رئيس محكمة جنايات القاهرة التي تنظر في القضية.

وقالت مصادر في فريق الدفاع، إن القيادات الأربع التي تتم محاكمتها في القضية المزمع إصدار حكم نهائي فيها خلال الأيام القليلة المقبلة، هي عضو المكتب التنفيذي لحزب "الحرية والعدالة" محمد البلتاجي، نائب رئيس الحزب عصام العريان، وزير الشباب الأسبق أسامة ياسين، وزير التموين الأسبق باسم عودة، بالإضافة إلى نائب رئيس حزب "الوسط" عصام سلطان.

وجاء في المذكرة الموجّهة لرئيس المحكمة إنه "بخصوص قضية فض اعتصام رابعة العدوية، التي تنظرها هيئة محكمتكم، وقد عرفنا أن المحكمة توشك على الانتقال للمرحلة الأخيرة من المرافعات قبل صدور الحكم، فإننا نذكّر هيئة المحكمة ونؤكد تمسكنا بالطلبات التي سبق أن تلوناها على مسامع هيئة المحكمة مراراً ولم تستجب لأي منها رغم أنها قرارات جوهرية يستحيل وصول المحكمة للصورة الكاملة في أحداث القضية دونها، وقد طلبنا تحقيق المحكمة وفصْلها في هذه الطلبات قبل مناقشة الشهود لتكون المناقشة وفقاً لما ظهر للمحكمة من حقائق، ومضت المحكمة في مناقشة الشهود".

وتمثلت قائمة المطالب التي حصلت "العربي الجديد" على نسخة منها، في ضرورة عرض الدليل الرئيسي في أحداث فض اعتصام رابعة، وهو القرص الصلب "سي دي" المدون عليه بالصوت والصورة أحداث الفض كاملة وغير (ممنتجة)، وفي تتابع زمني دقيقة بدقيقة. هذا القرص احتوى على تفريغ كاميرات مراقبة سجلت الأحداث كاملة وقد سلّمه رئيس جمعية رابعة العدوية للنيابة العامة، وأقرت النيابة باستلامها للقرص سليماً ورؤيتها لمحتوياته، وفق ما جاء في الصفحة 316 من أوراق الدعوى، مما يبطل دعوى النيابة العامة بعد ذلك أنها وجدت القرص تالفاً "وقد طلبنا من هيئة المحكمة، إضافة إلى التحقيق في واقعة إتلاف القرص الصلب المقدر سعته بـ 800 جيغابايت باعتبارها جريمة لطمس الأدلة للتغطية على مرتكب الجريمة محل التحقيق"، وفق الطلب.

كما طالبت هذه القيادات بـ"مخاطبة كل من هيئة الأمن القومي (المخابرات) وقطاع الأمن الوطني في وزارة الداخلية بشأن النسخ المماثلة لديهم، لهذا القرص الصلب، والتي سلّمها إليهم عقب الأحداث مباشرة رئيس جمعية رابعة وفقاً لما جاء في شهادته". وتابعت القيادات الأربع في قائمة مطالبها: "نؤكد تمسكنا بما سجلته كاميرات المراقبة لأن ما عرضته النيابة العامة من مشاهد مصورة عن الفض هي مشاهد انتقائية منقولة عن قنوات تلفزيونية بعد معالجتها وإدخال مونتاج عليها".

وجاء المطلب الثاني في القائمة لينص على "ضرورة ضم كافة تقارير الصفة التشريحية للقتلى الذين تم تشريحهم بمعرفة الطب الشرعي وعددهم 357 جثة، وفق ما جاء في شهادة مدير الطب الشرعي في الصفحة 252، أما أن يتم تقديم تقارير الطب الشرعي لعدد 7 جثث جنود وضباط الشرطة، وإغفال باقي التقارير وأهميتها في تصوير وقائع أحداث الفض مما يخل بمعايير الحيادية وتحري الحقيقة الكاملة للأحداث".

وشمل المطلب الثالث "ضرورة ضم كافة تقارير الوفاة والإصابة لمئات الحالات التي عُرضت يومي 14 و15 أغسطس/آب 2013 من خلال هيئة الإسعاف المصرية على عدد 16 مستشفى ذكرها تحديداً مدير هيئة الإسعاف في شهادته في الصفحة 247 من أوراق الدعوى، وعدم الاكتفاء بالتقارير الطبية الصادرة من مستشفى الشرطة بالمصابين والقتلى السبعة من رجال الشرطة".

بينما تضمّن المطلب الرابع "ضرورة ضم بلاغات ومحاضر التحقيق وشهادات الوفاة وتقارير الصفة التشريحية لأكثر من 180 قتيلاً من المعتصمين قُتلوا في أحداث الحرس الجمهوري في 8 يوليو/تموز 2013 وأحداث النصب التذكاري في 26 يوليو/تموز 2013، وهي الأوراق الرسمية الثابتة في القضيتين 9034 مصر الجديدة و4391 ثان مدينة نصر، وهي الأحداث المصاحبة لاعتصام رابعة العدوية، والتي لم يتم إحالتها لأي من المحاكم الجنائية حتى اليوم".

في حين جاء المطلب الخامس للمطالبة بـ"ضرورة استكمال مناقشة جميع شهود الإثبات الذين استندت النيابة لشهاداتهم في توجيه الاتهام، إذ ناقشت المحكمة فقط 40 من بين 250 شاهداً إثبات قدمتهم النيابة".

ودعا مقدمو القائمة في المطلب السادس، إلى "ضرورة إعادة شهادة كل من اللواء أسامة الصغير مدير أمن القاهرة وقت الأحداث، واللواء أشرف عبد الله قائد الأمن المركزي، والسماح للمتهمين بتوجيه الأسئلة لهم بحسب قانون الإجراءات الجنائية، وهو ما رفضت المحكمة السماح به أثناء شهادتهم".

كما دعا مقدمو القائمة إلى "ضرورة إعادة سماع ومناقشة وزير الداخلية السابق محمد إبراهيم وضابط الأمن الوطني وضابط المخابرات العامة، وهم الشهود الذين استمعت لهم المحكمة في غرفة المداولة دون حضور وسماع المتهمين، مما حرمهم من حق توجيه الأسئلة للشهود مع مخالفة ذلك لقانون الإجراءات الجنائية الذي يجيز عقد جلسات سرية دون حضور الإعلام والجمهور، لكنها في حضور المتهمين المقصودين بالشهادة".

بينما جاء المطلب الثامن متمثلاً في "ضرورة عرض المحكمة للأقراص والأسطوانات المقدمة من هيئة دفاع المتهمين التي تعرض لوقائع متعلقة بفض اعتصام رابعة يحتاج الدفاع أن تكون تحت نظر المحكمة استكمالاً لصورة أحداث القضية، وهو ما لم تسمح به المحكمة حتى اليوم رغم أهميته في مناقشة الشهود فضلاً عن المرافعة".

"ذي إيكونوميست": هكذا تبتلع السعودية والإمارات اليمن

العربي الجديد 24\2\2018

تتمايل المراكب الشراعية الملونة على أمواج بحر العرب. وعلى شواطئ الغيضة، في محافظة المهرة، شرق اليمن، يفترش الصيادون الصباحات الباكرة، لبيع محصولهم من السمك، أمام أعين الجمال، التي تنتظر حصّتها.

بهذه الجمالية، رسمت مجلة "ذا إيكونومست" لوحة عن الحياة "التي كانت يوماً بسيطة" في مدينة الغيضة اليمنية، "إلى أن جاء جنود السعودية والإمارات، لتعقيدها"، بعدما دعاهم الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي لوقف تقدم الحوثيين. وفيما تشتدُّ قبضة الإمارات والسعودية في اليمن، ينحو هذا البلد أكثر نحو الانقسام والتفتت، بحسب المجلة البريطانية.

وتقول "ذي إيكونوميست"، في مقال نشرته على موقعها، اليوم الجمعة، إن المسؤولين السعوديين والإماراتيين يضعون انتشارهم العسكري في اليمن، في خانة العملية العسكرية التي يشنونها برّاً وجواً وبحراً ضد الحوثيين. ولكن من خلال جمع النقاط، يبدو أن المواقع التي تسيطر عليها السعودية في هذا البلد تتبع طريق تجارة البخور القديم بين المحيط الهندي وشبه الجزيرة العربية، وكأن المملكة الخليجية تشق "ممرّاً" جديداً إلى الساحل. في هذه الأثناء، يبدو نشاط الإمارات في اليمن جزءاً من استراتيجية أكبر، للسيطرة على الموانئ على طول أهم طرق الشحن البحري في العالم.

وعمد السعوديون، الذين يعملون من مطار الغيضة، بعد سيطرتهم عليه في شهر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، إلى شراء ولاء شيوخ القبائل في الشرق والجنوب، عبر توزيع السلاح، والسيارات، وجوازات السفر السعودية. وهم يهدفون إلى منع وصول شحنات الأسلحة الإيرانية إلى المرفأ. في سيئون، إلى الغرب، يعمل السعوديون على تدريب قوات موالية لهادي. كما يتعاونون مع علي محسن الأحمر، نائب هادي، وحلفائه في حزب "الإصلاح"، لبناء جيش يمني.

أما الإمارات، فهي أكثر نشاطاً في اليمن، تقول الصحيفة. في الغيضة مثلاً، قام "الهلال الأحمر الإماراتي" بإطلاق مهمة إنسانية بداية العام الماضي، سيطر عليها الجيش الإماراتي بحلول شهر أغسطس/آب. كما سيطر على شريط مدنٍ ساحلية في الجنوب اليمني، مثل المكلا، عدن، والمخا. وتسيطر الإمارات على محطة تسييل الغاز الوحيدة في اليمن، في مدينة بلحاف بشبوة، وعلى ميناءٍ رئيسي لتصدير النفط، في

الشحر على ساحل حضرموت. كما تدير مقرين عسكريين في حضرموت، حيث دربت حوالي 25 ألف مقاتل من المنطقة، وفق الصحيفة.

ويقول الخبراء، بحسب "ذي إيكونوميست"، إن الإمارات تسعى من خلال وضع يدها على هذه الموانئ، إلى دعم مينائها، أي ميناء جبل علي، وهو الأكبر في المنطقة، إما عبر خنق المنافسة، أو تحويل مسارات السفن إليه.

وفيما رحّب يمنيون بالوجود السعودي والإماراتي، يخشى كثيرون آخرون منهم أن يفقدوا تأثيرهم وسيطرتهم. فمثلاً، تدير قوات هذين البلدين معتقلاتها الخاصة، مهمّشة المسؤولين المحليين، فيما يخاف بعض سكان المنطقة، الذين يتكلمون اللغة المهرية، وهي لغة سامية بدائية، من أن يفرض الخليجيون عليهم اللغة العربية، بحسب الصحيفة. أما توزيع جوازات السفر السعودية، فيدق جرس الإنذار لسكان سقطرى والمهرة، الذين يصل عددهم إلى 220 ألف نسمة، خشيةً من عملية ضمّ محتملة.

في هذه الأثناء، تقول الصحيفة إن منسوب التوتر يرتفع بين رجال السعودية ورجال الإمارات على أرض اليمن. فبينما تسعى الرياض إلى إعادة بناء الجيش اليمني بقيادة الأحمر، تدرب القوات الإماراتية مقاتلين من الجنوب، متحمسين للانفصال. وما حصل في عدن الشهر الماضي (سيطرة "المجلس الانتقالي الجنوبي")، يعتقد البعض أنه حصل بموافقة السعودية، كجزء من استراتيجية الدولتين الخليجيتين القائمة على نظرية "قسّم واحكم".

وبحسب "ذي إيكونوميست"، فإن كثرة المليشيات التي ظهرت حديثاً، والمدعومة من الإمارات والسعودية، في اليمن، ستؤدي إلى تسريع عملية تفتيت هذا البلد. أما زعماء القبائل فيستغلون الفوضى. المدعون تمثيل الدويلات، التي شكلت محمية عدن خلال الاستعمار البريطاني، يرفعون أعلاماً قديمة في المدينة الجنوبية. من جهته، توعد مجلسٌ أعلن عن قيامه بقيادة "سلطان" المهرة وسقطرى، عبد الله بن عفرار، بمقاومة "الاحتلال" الذي تقوده السعودية. بن عفرار يتخوف من عدم عودة اليمن موحداً.. أبداً، وفق ما توصف الصحيفة.

تم بحمد الله